دور المدرسة في تثميــن التــراث الثقافي وترسيخ قيم المواطنة والعيــش المشــترك

أ د فاطمة الخلوفي*
الباحث أنوار هيلالي

* كلية اللغات والآداب والفنون/ جامعة ابن طفيل المغرب
Fitama.elkhalloufi@uit.ac.ma

ملخص :

تلعب المدرسة دور الوسيط الثقافي، فضلا عن دورها التعليمي وأدوارهـا في التنشئة الاجتماعية تهدف إلى تمرير القيم الثقافية والتربية عليها، فهي ناقل ثقافي.

ولأن التراث الثقافي للشعوب يشكل ماضيها وحاضرها وأحد الركائز الأساسية لهويتها، فقد أولت مجموعة من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة اليونيسكو أهمية بالغة لحمايته وصونه وتثمينه، عبر التوصية بإدماجه في السياسات التربوية والمقررات التعليمية.

وأمام تحديات العولمة الثقافية وما تفرضه من هيمنة ثقافية وتشكل لأقطاب ثقافية كبرى، بات من الضروري إيلاء العناية الفائقة للتراثً الثقافي في أنظمتنا التعليمية وفق رؤية استراتيجية تحافظ على خصوصيتنا الثقافية، بما لا يجعلها منغلقة على ذاتها، ويضمن لها الندية الثقافية والانفتاح على العالمية، وليس أفضل لذلك من طريقة غير الانطلاق من الفضاء المدرسي باعتباره المؤطر للناشئة بعد الأسرة، والحقل الخصب لزراعة القيم الثقافية والوطنية وتطبيق سياسات الدول وتوجهاتها المحلية والإقليمية.

كلمات مفتاحية : كلمات مفاتيح: التراث الثقافي – التناقل الثقافي – التعددية الثقافية – العيش المشترك

The role of the school in valuing cultural heritage and consolidating the values of citizenship and coexistence

Prof. Dr. Fatima Al-Khalloufi and researcher Anouar Hilali
Faculty of Languages, Literature, and Arts / Ibn Tofail University/ Morocco

ABSTRACT

The school plays the role of a cultural mediator, in addition to its educational role and its role in socialization. It aims to pass on cultural values and educate learners, as it is a cultural transmitter.

the cultural heritage of people constitutes their past and present and one of the main pillars of their identity, so a group of international organizations, led by UNESCO, have attached great importance to protecting, preserving, and valuing it by recommending its inclusion in educational policies and curricula.

In the face of the challenges of cultural globalization and cultural hegemony it imposes, and the formation of major cultural poles, it has become necessary to pay great attention to the cultural heritage in the educational systems according to a strategic vision that preserves its cultural specificity in a way that does not make it closed on itself and guarantees its cultural equality and openness to the world. There is no better way to do that than starting from school as the framework for youth after family, and the fertile field for cultivating cultural and national values and applying the policies of the state with their local and regional orientations.

KYWORDS :

Cultural heritage – cultural transmission – multiculturalism – coexistence

مقدمة

يعرف العالم تحولات سريعة على مستوى الفكر والقيم والسلوك الثقافي للأفراد والجماعات، وذلك نتيجة حتمية للسرعة التي تنتشر بها المعلومات والبيانات في ظل ثورة الرقميات وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، فلم يعد العالم قرية صغيرة، بل أصبح بيتا صغيرا، بفعل ما تتيحه غرف الدردشة من إمكانات تواصلية لا حد لها،

تطوي المسافاتِ والزمنَ طيا، ولطالما كان عائق المسافة والزمن أكبر الحواجز أمام عمليات التبادل فكريا وثقافيا واقتصاديا وهلم جرا.

وفي ظل هذا التحول الهائل على مستوى التواصل – وأخص البين ثقافي- «يبدو واضحا أن معظم الفروق الثقافية بين الأمم والمجتمعات الإنسانية آخذة في الاندثار»[1] ولم تعد الدول المتجاورة محصورة بالحدود الجغرافية، إذ أصبحت المجاوَرَةُ تتجاوز ما هو حدودي جغرافي إلى ما هو فكري وثقافي مشترك، ومن تم باتت التربية على العيش المشترك رؤية استراتيجية ومهمة من مهام الإنسانية.

(1) إيريكسن توماس هيلاند، مفترق طرق الثقافات، ترجمة محيى الدين عبد الغني، المركز القومي للترجمة، ط.1 القاهرة ص 17

بهذا المعنى يجوز لنا أن نطلق تسمية «الشعوب المتجاورة» على كل الشعوب التي تربطها أواصر ثقافية (المشرق والمغرب)، أو التي تدخل في دائرة المثاقفة والتثاقف (شرق/غرب)، تلك الشعوب التي تحتك حدودها الثقافية في إطار التفاعل الثقافي العابر للحدود الجغرافية تحت سقف العولمة الثقافية، ولأن العولمة الثقافية تسعى فيما تسعى إلى اختراق هذه الحدود الثقافية وتجاوزها، ومحوها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، تحت شعار الثقافة الكونية أو الثقافة المشتركة، ولأنها (العولمة الثقافية) ليست شرا مطلقا ولا خيرا مطلقا، بات من الضروري التعامل معها بشيء من الحرص والعقلنة لترشيد الاستهلاك الثقافي من جهة، ومحاربة كل اختراق هوياتي وضمان الانفتاح على الثقافة الإنسانية من جهة أخرى، فلا تنغلق الحدود الثقافية على نفسها ويسود الصراع الثقافي، ولا تترع على مصراعيها فيتحقق الاستلاب الثقافي.

ولأن «الحفاظ على الهوية الثقافية الخاصة بكل مجتمع في ظل ما يهدده من أخطار العولمة، لن يكون بالانغلاق على الذات»[2] فإن تحقيق السيادة الثقافية لا يتحقق إلا بالموازنة بين مبدأي الانغلاق والانفتاح، والسيادة لا يجب أن تعني الهيمنة الثقافية، فهي في الأصل أوجدت لمحاربتها وتجاوز كل ما من شأنه أن يوقظ جذوة هذا الصراع، لكل هذا تعالت الأصوات مبكرا داعية إلى ضرورة إعادة النظر في تعاملنا مع ثقافاتنا المحلية والثقافات الكونية، في إطار

(2) قاسي سليمة، دور المدرسة في الحفاظ على التراث كهوية ثقافية لدى الناشئة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد6 دجنبر 2016، ص 212

يسمح بتثمين الهويات الوطنية وترسيخها، وتوطيد الأواصر الثقافية الكونية، والتبادل الثقافي، من خلال التربية على ثقافة التسامح والتعايش والتعددية الثقافية، وما فتأت منظمة اليونيسكو تدعو إلى تبني هذه القيم في البرامج والمناهج الدراسية واستثمارها في تحقيق الغايات السالفة الذكر، وأي حقل أشد خصوبة لزرع هذه القيم أفضل من الحقل التعليمي؟

وأي مدخل للتربية على هذه القيم أولى من مدخل التربية على التراث؟

«يعتبر الحفاظ على المصادر الثقافية التراثية أمرا في غاية الأهمية، لأن هذه المصادر تكون جزءاً مهما من الأفراد والأمم»[3] إن تراث الأمة هو ماضيها ومستقبلها، وحفظ هذا التراث وصونه وتثمينه مهمة منوطة بالمدرسة باعتبارها مؤسسة رسمية للتنشئة الاجتماعية، إنها مرآة تعكس سياسات الشعوب ومختبر لتطبيقها.

(3) عليان جمال، الحفاظ على التراث الثقافي، مجلة عالم المعرفة 322، ديسمبر 2005، ص 7

لكل هذا تأتي هذه الورقة البحثية، وهي تسعى إلى إبراز أدوار ومهام المدرسة في تثمين التراث الثقافي بما يضمن تناقله عبر الأجيال، واستثمار إمكاناته القيمية في التربية على المواطنة والاعتزاز بالهوية الوطنية، وتقدير التراث الثقافي والحضاري الإنساني بما يضمن سيادة قيم التعايش والتسامح وقبول الحق في التعدد.

إشكالية البحث:

ينطلق هذا البحث من إشكالية مفادها أن التربية على التراث الثقافي ضرورة ملحة في عالم متسارع تنمحي فيه الحدود الثقافية بما يسمح بالاختراق الهوياتي والثقافي، وأن حماية الهوية الثقافية رهينة بصون التراث الثقافي للشعوب وتثمينه واستغلال ما يتيحه من إمكانات لتمرير قيم المواطنة والعيش المشترك.

فرضيات البحث:

يتأسس هذا البحث على مجموعة من الفرضيات من بينها:

- أن المدخل لتحقيق الحصانة الثقافية هو تثمين التراث الثقافي وحمايته

- أن دور المدرسة إلى جانب التربية والتعليم تثمينُ التراث الثقافي والتربية عليه
- أن التناقل الثقافي مهمة من مهام المدرسة
- أن تضمين التراث الثقافي في المقررات الدراسية وتدريسه من شأنه ترسيخ الهوية الوطنية لدى الناشئة
- أن الانفتاح على التراث الحضاري والتعرف عليه ينمي الحس بالمصير المشترك
- أن المعرفة بالعادات والتقاليد والأعـراف في تنوعها وسيلة لتحقيق عدالة ثقافية

أن تضمين التراث الثقافي في المقررات الدراسية وتدريسه من شأنه ترسيخ الهوية الوطنية لدى الناشئة

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى قياس قدرة المدرسة على لعب أدوارها في صون التراث الثقافي وتثمينه، وتطبيق السياسات التعليمية عن طريق الممارسات التربوية، كما يسعى إلى بيان ما يحمله التراث الثقافي من قيم قادرة على تخليق المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي وإشاعة قيم الحوار والتسامح والتعايش، وذلك من خلال مقاربة تحليلية لبعض النماذج المستوحاة من الكتب المدرسية المغربية بالسلك الثانوي الإعدادي، وهي نماذج تروّج للعمارة الإسلامية والعلاقة المتينة بين المشرق والمغرب، وكذلك نصوص تتناول ظواهر محلية كبعض الطقوس الثقافية والعادات العربية والأمازيغية التراثية، ومحاولة استخلاص الخيوط الشابكة للهوية الوطنية في بعديها المحلي والإقليمي.

حدود البحث:

ينحصر هذا البحث نظريا في مواثيق منظمة اليونيسكو باعتبارها أكبر منظمة دولية تعنى بالتراث الثقافي وتسعى إلى سن سياسات دولية لصونه وتثمينه وكذا أبرز المواثيق والتقارير الوطنية التي تدعو إلى إدماج التراث الثقافي في مجال التربية والتعليم، أما الشق التطبيقي لهذا البحث فينحصر في كتب اللغة العربية بالسلك

الإعدادي بأطواره الثلاث، وذلك لأسباب ذاتية تتجلى في تدريسي لهذا السلك لما يناهز سبع سنوات، ما سمح لي بمراكمة معرفة عناصر المنهاج وخبرة في تنزيل مقتضياته، ولأسباب موضوعية تتجلى في كون مدخلات هذا المنهاج تتضمن التربية على التراث الثقافي وإدماج التراث الثقافي والحضاري في المقررات والكتب المدرسية، ولأنها تدعو إلى استثماره في ترسيخ قيم المواطنة وقيم التسامح والتعايش، ناهيك عن كون فصول الكتب المدرسية تشتغل بنظام الوحدات والقيم.

أولا: إضاءة مفهومية

تستدعي منا الضوابط المنهجية الوقوف قليلا عند بعض مفاهيم البحث، سعيا منا للتعاقد مع القارئ على هذه المفاهيم وتدقيق ما يمكن تدقيقه منها، خصوصا ونحن سنعمل على نقلها من حقلها الأنثروبولوجي إلى الحقل التربوي، علما أن لا قطيعة بين الحقلين، فقد أسهمت الأنثروبولوجيا التربوية في إثراء الدراسات التربوية وتقديم حلول بيداغوجية وديداكتيكية أغفلتها الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم النفس التربوي اللذان وقفا عند حدود السياق السيكولوجي والسوسيولوجي للعملية التعليمية التعلمية.

1- التراث الثقافي:

يعد مفهوم التراث الثقافي مرادفا وبديلا لمفهوم الموروث الثقافي، فهما يحملان الدلالة نفسها، إذ يقصد بالمورث الثقافي ذاك «الموروث الثقافي والاجتماعي والمادي المكتوب والشفوي الرسمي والشعبي، واللغوي وغير اللغوي الذي وصل إلينا من الماضي البعيد والقريب»[4] وهو بدوره ينقسم على مورث ثقافي مادي ولا مادي، لكن مفهوم التراث الثقافي أخذ في الانتشار خصوصا بعد أن «بدأ مفهوم التراث يشكل موضوع العديد من الدراسات، ولا سيما بعد نشر اتفاقيات هامة من قبل منظمة اليونسكو»[5] التي عملت على تدقيق مفاهيمه وتوحيدها دوليا، وينقسم التراث الثقافي على قسمين رئيسيين وهما:

(4) وتار محمد رياض، توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2002، ص21

(5) الهاشمي جمال أحمد، التربية على التراث أو كيف تصير الثقافة منتجة، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، ط.1، 2021، تازة الجديدة المغرب، ص 32

- التراث الثقافي اللامادي:

ويقصد به: «الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزء من تراثهم، ويتجلى التراث الثقافي غير المادي بصفة خاصة في المجالات التالية: التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي، فنون وتقاليد أداء العروض، الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية»[6] وبهذا يشمل التراث الثقافي اللامادي مجموع التراث المنقول والمتوارث بين الأجيال، والضامن لاستمرار ذاكرتها الثقافية ووجدانها الجمعي على مختلف تلويناته وتعبيراته المحلية والوطنية.

(6) اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، اليونيسكو، باريس 17 أكتوبر 2003، المادة 2

التراث الثقافي المادي:

ويتكون من «آثار ومواقع ذات قيمة تاريخية، فضلاً عن مواد أثرية أو إثنوغرافية»[7] فهو بذلك يشمل المواقع الأثرية التاريخية القديمة ودور العبادة والأضرحة والزوايا، والمدارس العتيقة، وكل المنشآت العمرانية التاريخية من منازل وقصور وقصبات عسكرية وغيرها، كما يغطي التحف والآثار والمخترعات القديمة ذات الطابع الملموس، إنه يشمل «كل ما صنعه الإنسان في حياته العامة، وكل ما ينتجه من عمل بشري من أشياء ملموسة وكذلك كل ما يحصل عليه الناس عن طريق فنونهم»[8].

(7) من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أكتوبر 2021، ص 12

(8) أبو زيد أحمد، محاضرات في الأنثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1978، ص 47

يعني التناقل الثقافي «ما يرثه ويتناقله الفرد عن محيطه الاجتماعي بعدة وسائل، منها التنشئة والتعلم الاجتماعيان

2- التناقل الثقافي:

عملية مصاحبة للتراث الثقافي اللامادي بالأساس إلا أنه يمكن أن يشمل جزء من التراث اللامادي القابل للنقل، و يعني التناقل الثقافي «ما يرثه ويتناقله الفرد عن محيطه الاجتماعي بعدة وسائل، منها التنشئة والتعلم الاجتماعيان، والتناقل أو المثاقفة بين الأجيال داخل

نفس المجتمع، إلى جانب ما يتناقله أو يتبادله مع ثقافات أخرى»[9]، وعليه يمكن إطلاق صفة التناقل الثقافي أيضا – ولو مجازا- على التراث الثقافي اللامادي غير المنقول كالمنشآت والمباني وذلك عن طريق الحكاية والذاكرة والتربية على التراث، وبهذا يتقاطع مفهوم التناقل الثقافي مع مفاهيم أخرى من قبيل المثاقفة والتثاقف والتبادل الثقافي.

(9) عـلاش صبـاح، التناقل الثقافي، الحرف التقليدية النسائية بالريف نموذجا، مجلة أسيناك، العدد14، 2019، ص16

3- التعددية الثقافية:

صفة للوضع الثقافي للمجتمع متعدد الثقافات، وهي تتقاطع مع التنوع الثقافي الذي يعني «وجوب الاعتراف بالثقافات الدينية والقومية المختلفة والاحتفاء بها بوصفها وسيلة ناجعة لتحقيق التماسك الاجتماعي»[10]، ومنه تعايش مجموعة من الثقافات داخل بيئة واحدة، لا تعني التعددية الثقافية الاختلاف الثقافي بقدر ما تعني التمازج الثقافي واحتضان بيئة ثقافية لثقافات متعددة متعايشة فيما بينها، إذ «تتمثل التعددية الثقافية إذا في أخذ الاختلافات الإثنية والدينية والثقافية بعين الاعتبار، لتنظيم تعايشها»[11] وبهذا تكون التعددية الثقافية مفهوما شاملا لمجموعة من القيم كالمواطنة والتسامح والتعايش، غايتها هي «الارتقاء بتساوي المعاملة تجاه مختلف المجموعات الثقافية المكونة للأمة»[12] وضمان الحرية الثقافية للأفراد، وتقدير إرثهم الحضاري والثقافي في جو لا تتنافى فيه الأحادية مع التعددية الثقافية.

(10) جنيدي عبد الرحمان، مفهوم الهوية والمواطنة في ظل التنوع الثقافي، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد2ـ غشت 2020، ص 130

تتمثل التعددية الثقافية إذا في أخذ الاختلافات الإثنية والدينية والثقافية بعين الاعتبار، لتنظيم تعايشها

(11) هرهار عبد الله، التنوع الثقافي: قضايا وإشكـالات، أفريقيا الشرق 2020، المغرب، ص 151

(12) المرجع نفسه ص 150

ثانيا: التراث الثقافي وقيم المواطنة والعيش المشترك: من السياسات العالمية إلى السياسات التعليمية

تسهم الصراعات والحروب إلى جانب الكوارث الطبيعية في تدمير المنشآت الحضارية، لذا تولدت الحاجة إلى سن سياسة وقائية تعمل على حماية التراث الثقافي وصونه وتثمينه، والتوعية بقيمته في حفظ الأمن الثقافي والاجتماعي والسياسي، لذلك سارعت كبرى المنظمات العالمية المهتمة بالشأن الثقافي إلى إصدار تقارير

ومواثيق دولية تدعو من خلالها إلى سن قوانين زجرية تجرم الإضرار بهذا التراث، ثم توسعت الدائرة لاحقا لإصدار توصيات بإدماج التراث الثقافي في السياسات التعليمية، للتوعية بقيمته ولاستثمار قيمه الثقافية في تحقيق التعايش والتسامح، وفي هذا المحور سنقف عند بعض المواثيق والرؤى الاستراتيجية التي تناولت قضية التراث في الحقل السياسي والتربوي.

1- التراث الثقافي في المواثيق الدولية: مواثيق وقرارات منظمة اليونيسكو نموذجا

لطالما أرخت النزاعات المسلحة في ربوع المعمور بظلالها على التراث الثقافي، وأعادت للواجهة قضية الأمن الثقافي، وقد توالت الجهود للتحسيس بانعكاسات هذه النزاعات على التراث الثقافي منذ إعلان بروكسيل 1874 الذي ينص على أن «كل مصادرة، أو تدمير أو تخريب بصفة متعمدة لمعالم تاريخية، أو أعمال فنية أو علمية، يجب أن يقع تتبّعها على السلطات المختصّة»[13] وقد تم تجريم كل اعتداء على المعالم التاريخية والحضارية، لتتوالى بعد ذلك الاتفاقيات الداعية إلى صون التراث الثقافي وحمايته وصولا إلى منعرج سنة 2015 حيث تم إعلان القرار 2199 «الذي يُحجّر الاتّجار بالممتلكات الثقافية الواردة من العراق ومن سوريا ...ويعترف بأن التراث الثقافي يقع اليوم في الخط الأمامي للنزاعات، وأنه يلعب دورا من الدرجة الأولى في إعادة الأمن وبلورة مخرج سياسي للأزمة»[14] باعتبار أن تثمينه وتقديره هو تقدير للشعوب والأمم المنتجة له، ثم القرار2347 لسنة 2017 الذي أسس لوعي جديد بقيمة التراث الثقافي في تحقيق الأمن بين شعوب العالم، وقاد جاءت هذه القرارات عن قناعات واعية بقيمة صون هذا الأخير وتثمينه لأنه يشكل إرثا إنسانيا مشتركا، ولاعتباره يشكل هوية الشعوب والأمم، وكل اعتداء عليه هو في الأصل اعتداء على هذه الشعوب، وهذا ما يتنافى مع قيم السلام والتعايش التي باتت تنشدها

تم تجريم كل اعتداء على المعالم التاريخية والحضارية، لتتوالى بعد ذلك الاتفاقيات الداعية إلى صون التراث الثقافي وحمايته

(13) كاترين فيانكان باكونغا، قرار تاريخي لحماية التراث الثقافي، موقع اليونيسكو https:// ar.unesco.org/courier/ ktwbr-dysmbr-2017/qrr-trkhy-lhmy-ltrth-lthqfy

(14) المصدر نفسه

دول العالم الحديث، ففي «أوضاع ما بعد الصراعات يمكن للثقافة أن تكون بمثابة مورد لتحقيق المرونة والتعافي والسلام والتعمير عن طريق التفاهم المتبادل، وعلى العكس من ذلك فإن التدمير المتعمد للتراث الثقافي يشعل نيران الكراهية والتطرف»[15]، وبالتالي فإن تقدير هذا التراث هو تقدير لصنيع البشرية جمعاء، وكل تهديد له يعد تهديدا لمصيرها المشترك. لقد أولت تقارير واتفاقيات اليونيسكو عناية خاصة للتراث الثقافي باعتباره صمام الأمان للشعوب، والمدخل الرئيسي لضمان العدالة الثقافية وترسيخ القيم الوطنية، وإشاعة قيم التسامح، إدراكا منها أهمية التراث الثقافي « كونه ينمي لدى الجماعات والأفراد الإحساس بالهوية والشعور بالاستمرارية»[16]، كما دعت في اتفاقياتها إلى ضرورة إدماجه في السياسات التعليمية بحيث «يمكن للتعليم أن يقوم بدور مهم في صون التراث الثقافي غير المادي، وهو ما تسلم به اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي إذ تعتبر أن نقل التراث الثقافي غير المادي عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي أحد التدابير الرئيسية لصونه»[17]، وتعد السياسات التعليمية المنفذ الأول للتربية على التراث، وذلك بإدماج مقتضياته في المناهج الدراسية والبرامج التعليمية والكتب المدرسية، والتعريف به والتحسيس بقيمته باعتباره إرثا بشريا تركه السلف ووجب على الخلف تقديره وتناقله والاعتزاز به، إذ أن «عملية تناقل التراث بين الأجيال وما تنطوي عليه من إبداع هي المحرك الأساسي لعملية صون التراث غير المادي والضامن لديمومته»[18]

(15) الثقافة المستقبل الحضري، ملخص لتقرير العالمي المتعلق بتسخير الثقافة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، صدر سنة 2017 عن منظمة اليونيسكو

(16) التراث الحي والتعليم، اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ص 3

(17) المرجع نفسه ص 5

(18) المرجع نفسه ص 5

2- التراث الثقافي في المواثيق الوطنية والرؤى الاستراتيجية: نماذج مغربية

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يعد الميثاق الوطني للتربية والتكوين بالمغرب محطة حاسمة ومنعرجا مهما في سيرورة الإصلاح التعليمي بالمغرب، ورغم صدور العديد من التقارير والرؤى بعده، فإنه لايزال إلى حدود كتابة هذه

الأسطر المرجع الرئيسي لكل السياسات التعليمية المغربية، وأرضية صلبة للنقاش حول مستقبل التعليم، وقد تناولت محاوره مسألة التربية على المواطنة والتسامح والقيم الإنسانية من خلال استثمار التراث الثقافي في المخططات التربوية، بحيث نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مرتكزاته الثابتة التي وردت في القسم الأول منه المؤطر للمبادئ الأساسية لنظام التربية والتكوين على بناء مواطنين صالحين متشبثين بثوابت الأمة متسمين بقيم التسامح والاعتدال ومنفتحين على القيم الكونية الإنسانية، متشبعين بروح الحوار وقبول الاختلاف، وقد نص أيضا على ضرورة تأصيل التراث الثقافي وتثمينه في البرامج التربوية واستثمار قيمه الثقافية بحيث «يتأصل النظام التربوي في التراث الحضاري والثقافي للبلاد، بتنوع روافده الجهوية المتفاعلة والمتكاملة ويستهدف حفظ هذا التراث وتجديده وضمان الاشعاع المتواصل به لما يحمله من قيم خلقية وثقافية»[19]

(19) الميثاق الوطني للتربية والتكوين المملكة المغربية 1999

- الرؤية الاستراتيجية 2015 – 2030

تعد الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتعليم 2015 – 2030 نقطة تحول هامة في سيرورة الإصلاح التربوي المغربي التي تستند على توصيات منظمة اليونيسكو، وقد أولت هذه الرؤية عناية خاصة للتراث الثقافي والتربية على القيم في الرافعة السابعة عشرة منها، حيث ورد بها ما يلي: «المدرسة حامل للثقافة وناقل لها في نفس الآن وتضطلع بدورها في النقل الثقافي عبر المدرس والبرامج والتكوينات والكتب المدرسية انطلاقا من ذلك، يتعين على المدرسة الجديدة الاضطلاع بمهمتها في تحقيق الاندماج الثقافي عبر جعل الثقافة بعدا عضويا من أبعادها ووظائفها الأساسية، على نحو يضمن نقل التراث الثقافي الحضاري والروحي المغربي وترسيخ قيم التعددية الثقافية والانفتاح على ثقافات الغير»[20]، وبهذا تكون الرؤية الاستراتيجية أكثر تدقيقا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين حيث نصت بكثير من التدقيق على ضرورة إدماج مقتضيات التراث الثقافي

(20) من أجل مدرسة للجودة والانصاف والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 53

في المناهج التعليمية.

- القانون الإطار 51-17 المنبثق عن الرؤية الاستراتيجية:

يعد القانون الإطار 17-51 وثيقة قانونية ملزمة للدولة والمجتمع، وتعاقد حول رؤية الإصلاح، بحيث نصت أحكامه على مجموعة من التدابير على المستوى القريب والمتوسط، ومن بين هذه التدابير تنصيصه على «إدماج البعد الثقافي في البرامج والمناهج والتكوينات والوسائط التعليمية، بما يكفل تعريف الأجيال القادمة بالموروث الثقافي الوطني بمختلف روافده وتثمينه، والانفتاح على الثقافات الأخرى، وتنمية الثقافة الوطنية، «[21] وقد عمل المنهاج الدراسي بالسلك الابتدائي على تبني هذه الخيارات في صياغة الكتب المدرسية الجديدة والعمل بها، وتنزيل مقتضيات القانون الإطار، إلا أن المناهج الدراسية بالسلك الإعدادي والثانوي لم يشملها هذا الإصلاح، لأنها تعود إلى ما قبل سنة 2007/2006، وهذا ما يُعد إلى حدود كتابة هذه الأسطر تقصيرا في حق التراث الثقافي وتوصيات كل من الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار، رغم تعالي الأصوات الأكاديمية التي تنشد الإصلاح والتغيير، وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقاريره السنوية، ونذكر منها تقرير سنة 2016 الذي ورد فيه التنصيص على ضرورة «إدماج الثقافة في المؤسسة التعليمية وجعل المنظومة التربوية، بكل أسلاكها، إطارا لتعزيز الوحدة الثقافية، في تنوع مكوناتها وروافدها، وتقوية التماسك الوطني... ونشر الاهتمام بشؤون الثقافة والفن من خال الأسرة والمدرسة، والإعلام وبكل الطرق المتاحة، والتخطيط لأطر حاضنة للثقافة، والمحافظة على المعالم التاريخية، وكنوز التراث المادي وغير المادي بإعادة إحيائه وتطويره وتحديثه.»[22]

(21) القانون الإطار 17-51 ص 7

(22) اقتصاديا الثقافة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي2016/15، ص 63

ثالثا: أدوار المدرسة في تثمين التراث الثقافي وترسيخ قيم المواطنة والعيش المشترك: نماذج تحليلية

لأن المدرسة أرضية لتنزيل السياسات التعليمية فقد عمل

المنهاج الدراسي المغربي على أجرأة ماورد في التوصيات الدولية والوطنية الداعية إلى تثمين التراث الثقافي واستثماره في تمرير القيم المحلية والكونية، وفي هذا المحور سنقف عند ما ورد في البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بمادة اللغة العربية بسلك الإعدادي لرصد مدى برمجتها للتراث الثقافي والتربية على القيم، وذلك لأنها منطلق تنزيل المنهاج الدراسي وتسطير محتويات الكتب المدرسية ثم بعد ذلك سنعمل على تحليل نماذج مختارة من كتب اللغة العربية بالسلك الإعدادي لرصد مدى التوافق بين السياسة التعليمية والتطبيق العملي لها، وكذا لرصد قدرات التراث الثقافي المغربي على تصريف القيم المنشودة.

1- التراث الثقافي في البرامج والتوجيهات التربوية لمادة اللغة العربية

لقد نصت البرامج والتوجيهات التربوية في محور الكفايات وخاصة ما يتعلق بالكفاية الثقافية على أن من بين أهداف المنهاج الدراسي «ترسيخ الهوية الثقافية للمتعلم في مظاهرها المتنوعة، وتنمية الرصيد المعرفي للمتعلم في بعده الوطني والعربي وجعله منفتحا على الثقافة الإنسانية في مجالاتها المختلفة وتمييز القيم الفكرية والأخلاقية أو الجمالية الكامنة في التراث الثقافي والحضاري»[23]، وقد حددت في مدخلاتها ومخرجاتها مواصفات المتعلمين بهذا السلك والمعارف التي يجب أن يتلقوها، والكفايات والقيم التي يجب أن تنمى لديهم، من خلال مجموعة من النصوص القرائية الحاملة للقيم الثقافية بمختلف مشاربها، وقد قُسّم مجال النصوص القرائية بهذا السلك إلى ست وحدات دراسية مقسمة حسب مدخل القيم، وهي مصنفة كما وردت بالبرامج والتوجيهات التربوية كالآتي:

- مجال القيم الإسلامية:

يسعى هذا المجال إلى جعل المتعلم يتعرف القيم والمبادئ الإسلامية السمحة ويتشبع بها ويستضمرها في السلوك اليومي،

(23) البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بالتعليم الثانوي الإعدادي، مادة اللغة العربية، مديرية المناهج والحياة المدرسية، غشت 2009، الرباط، ص 16

انطلاقا من تعاليم القرآن والسنة وذلك عبر دراسة وتحليل نصوص قرآنية كريمة وأحاديث نبوية، ونصوص فكرية تمجد القيم الإسلامية، وقد روعي في اختيار مضامينها تثبيتها للعقيدة الإسلامية المبنية على الكتاب والسنة وغرس القيم الروحية في نفوس المتعلمين عبر العقل والحواس والوجدان.

- مجال القيم الوطنية:

يشكل هذا المجال عنصرا أساسا من عناصر التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المدرسة، فهو يرمي إلى إكساب المتعلم المبادئ المشتركة الداعمة للروح الوطنية والمعززة لقيمها مثل قيم المشاركة الإيجابية في الشأن المحلي والوطني وقيم تحمل المسؤولية واحترام حقوق الإنسان، كما يستهدف ترسيخ وتعميق تشبع المتعلم بحب وطنه، وذلك عبر إدراج نصوص لشعراء وكتاب تعرف المتعلم بتراث أجداده وأمجاد بلاده حتى ينشأ محبا لوطنه معتزا بهويته مدركا لانتمائه الإفريقي.

إدراج نصوص لشعراء وكتاب تعرف المتعلم بتراث أجداده وأمجاد بلاده حتى ينشأ محبا لوطنه معتزا بهويته

- مجال القيم الحضارية:

إنه مجال يطلع فيه المتعلم على الإنجازات الحضارية لوطنه وللشعوب الأخرى مثل الآثار العمرانية والاكتشافات العلمية والمتاحف والاختراعات والهدف من ذلك هو دفع المتعلم إلى تثمين الحضارة الإنسانية وتقديرها باعتبارها نتاج جهود مختلف الشعوب عبر العصور ودعوته إلى المحافظة عليها والإسهام في تطويرها.

- مجال القيم السكانية:

يعد هذا المجال عنصرا أساسا من عناصر الوجود الإنساني فهو يرمي إلى تربية المتعلم على حماية البيئة من أخطار التلوث والاستغلال اللاعقلاني للثروات والموارد البيئية، لذلك تم اختيار نصوص تتناول التربية الصحية والتربية الطرقية والهجرة القروية

والجفاف وأزمة الماء وتدمير الطبيعة والنظافة والسكان والقيم، والسكان وبدائل المستقبل.

- مجال القيم الاجتماعية والاقتصادية:

يرمي هذا المجال إلى تربية المتعلم وإقداره على التفاعل الإيجابي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي ودفعه إلى تعرف ظواهر وقضايا اجتماعية واقتصادية راهنة.

- مجال القيم الثقافية:

يهدف هذا المجال إلى التربية الجمالية بتهذيب النفس وتربية الذوق وصقله والسمو به من خلال نصوص تتناول الأشكال الفنية في تعبيراتها الثقافية المختلفة الخط - المثل - الحكاية - الطرفة -النقش - الرياضة الصنائع الفنية.

إن البرامج والتوجيهات التربوية بهذا التقسيم وباعتماد نظام الوحدات قد خصصت محاور لتناول التراث الثقافي وتلقينه للمتعلمين، خاصة في وحدة القيم الحضارية والقيم الثقافية التي يتعرف المتعلم من خلالها على التراث الثقافي الحضاري (المعالم والمآثر الحضارية) والتراث الثقافي اللامادي (العادات والطقوس والفنون)

إلا أنها لم تقدم للمدرسين حلولا ديداكتيكية تتماشى مع طبيعة تدريس النصوص الحاملة للتراث الثقافي.

يعد الكتاب المدرسي الوسيلة التعليمية الأساسية لتمرير المعارف والقيم، والوعاء المعرفي الذي ينهل منه المتعلم في المنزل والمدرسة

2- توظيف التراث الثقافي في ترسيخ قيم المواطنة والعيش المشترك: نماذج تحليلية للكتب المدرسية لمادة اللغة العربية

يعد الكتاب المدرسي الوسيلة التعليمية الأساسية لتمرير المعارف والقيم، والوعاء المعرفي الذي ينهل منه المتعلم في المنزل والمدرسة، وانسجاما مع التوجيهات التربوية التي سبق ذكرها يأتي كتاب اللغة العربية بالتعليم الإعدادي مقسما

حسب الوحدات القيمية الست التي سبق ذكرها، وسنعمل من هذا المطلب على تحليل نصوص مختارة من كتب اللغة العربية للسنوات الثلاث بالسلك الإعدادي وقد اخترنا ثلاثة كتب وهي: المفيد في اللغة العربية الموجه إلى تلاميذ السنة الأولى إعدادي، ومرشدي في اللغة العربية الموجه لتلاميذ السنة الثانية إعدادي، وكتاب الأساسي في اللغة العربية الخاص بالسنة الثالثة إعدادي وقياس مدى تنزيله للسياسة التربوية المنشودة، وقياس قدرته على توظيف التراث الثقافي التوظيف الأمثل لتمرير قيم المواطنة والعيش المشترك.

- **النص الأول: تاج محل** للكاتب على الطنطاوي[24]

(24) المفيد في اللغة العربية، دار الثقافة، ط.2021، ص94

يندرج هذا النص في إطار التراث الحضاري الإنساني، حيث يتعرف من خلاله المتعلمون على هذه المعلمة الحضارية التي تعد من عجائب الدنيا السبع، وهو نص سردي يحكي قصة بناء قصر تاج محل الذي بناه شاه جهان تخليدا لذكرى زوجته متاز محل، ويعمل هذا النص بلغة سردية وصفية على بناء صورة عن التمازج والتلاقح الثقافي المعماري في بلاد الهند، التي انتشر فيها الإسلام وأثر في عمارتها، بحيث تترسخ لدى المتعلمين صورة عن العمارة الهندو إسلامية، ومن أهداف دراسة هذا النص إقدار المتعلمين على تصنيفه في المجال الحضاري الإنساني، واستخلاص خصائص العمارة الإسلامية الهندية، حيث يصف مواد البناء وما يحوي هذا القصر من رسوم وزخارف بديعة، كما يهدف إلى تنمية الشعور بكونية الحضارة البشرية وتنمية الحس بالماضي المشترك.

- **النص الثاني: رقصة أحواش** للكاتب أندري باريس ترجمة حسن جلاب[25]

(25) المرجع نفسه، ص 208

يتحدث هذا النص عن رقصة أحواش الأمازيغية، وهي رقصة تقام في المناسبات الرسمية المختلفة كالأعياد الدينية والاحتفالات العامة والخاصة، ويدخل هذا النص في خانة الكتابات الاستشراقية حيث يسرد الكاتب تجربته الفريدة التي عاشها أثناء مشاهدة طقوس

هذه الرقصة، وتتجلى القيمة الثقافية لهذا النص القرائي كونه يصف بدقة الفرق الراقصة والحركات التي تصدر عنها، كما يصف الأدوات المستعملة في الاحتفال، وأزياء النساء الراقصات، وصفا دقيقا ينقل القارئ إلى ساحات الرقص، ويتعرف على تراث منطقة الأطلس، كما يتعرف القارئ على مراحل رقصة أحواش من بدايتها على نهايتها، ورقصة أحواش واحدة من أشهر الرقصات الأمازيغية المغربية التي بات يجهلها الكثير من شباب اليوم، ويعود الفضل لهذا النص في التعريف بهذه الرقصة باعتبارها جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي اللامادي لمنطقة الأطلس بالمغرب.

- النص الثالث: روائع العمران في بلادي[26]

(26) مرشدي في اللغة العربية، أفريقيا الشرق، ط.10، 2014، ص 81

يتحدث هذا النص عن فن العمارة المغربية الأندلسية، وهو مقسم على ثلاث حقب، الأولى وهي العمارة المرابطية التي تأثرت بالمعمار الأندلسي وهي فرصة سانحة للمتعلمين للتعرف على العلاقة بين بلاد المغرب والأندلس التي يفصلهما جغرافيا البحر الأبيض المتوسط، ويجمعهما ثقافيا التاريخ الثقافي المشترك، أما الثانية فهي العمارة الموحدية والثالثة العمارة المرينية، وفيه وصف دقيق لخصائص العمارة المغربية الإسلامية التي تتقاطع مع نظيرتها في المشرق العربي في بعدها الإسلامي وتمتد للعمق المغربي بخصوصياتها الهندسية، ويتعرف المتعلمون من خلال هذا النص على مصطلحات خاصة بفن الزخرفة والنقش والفسيفساء، وهو فرصة سانحة للتعرف على محطة تمازجت فيها ثقافات متعددة وانصهرت لبناء صرح ثقافي موحد، وفي ذلك اعتزاز بالماضي المشترك وتحصين له.

- النص الرابع: إلى الموسم إيملشيل للكاتب سليمان الفهد[27]

(27) المرجع نفسه ص 203

وهو نص ذو طابع فلكلوري يتحدث عن أحد المواسم المغربية الأمازيغية الضاربة في القدم الذي يقام في عمالة مدينة الرشيدية ما بين 19 و21 شتنبر، حيث يتعرف المتعلمون على مراسم وطقوس الزواج الأمازيغي قديما والتي مازالت تمارس إلى اليوم، ويصف

الكاتب في هذا النص مراسم الزواج خطوة بخطوة وتقاليد أهل الزوجين في ولائمهم وثيابهم، كما يتعرف المتعلمون مما يصفه الكاتب على الأزياء الأمازيغية الخاصة بمثل هذه المناسبات، وهي أزياء تراثية محافظة، معظمها حلي تناقلتها الأجيال.

- **النص الخامس: موسيقى الآلة** مأخوذ من كتاب مدخل إلى الموسيقى المغربية للكاتب عبد العزيز بن عبد الجليل[28]

(28) الأساسي في اللغة العربية، مطبعة المعارف، يونيو 2005، ص 1996

ينطلق هذا النص من الحديث عن الموسيقى الأندلسية التي وصلت إلى المغرب عن طريق وفود المهاجرين الوافدين من بلاد الأندلس، ويحدد الكاتب أبرز المناطق التي استقرت بها هذه الوفود، وهي منطقة فاس التي استقبلت الوفود القادمة من بلنسية، وغرناطة بعد سقوطها، كما يشير إلى الاتصال المباشر بين الموسيقى الاندلسية المغربية والجزائرية والتونسية، وهو بهذا يؤسس إلى الوعي بالماضي الثقافي المشترك لبلاد المغرب العربي التي وإن فرقتها الحدود الجغرافية جمعتها الحدود الثقافية.

تركيب:

يراهن تدريس هذه النصوص على تثمين التراث الثقافي المحلي والإقليمي والإنساني، والتعريف به، حيث تكون بمثابة فرصة سانحة للتجول بالخيال المعرفي في أرجاء المعمور، وإثارة النقاش الجاد داخل فصول الدراسة حول خصائص التراث الثقافي وأنواعه، وقدراته على حفظ ذاكرة الشعوب والأمـم، إن الخرائط الجغرافية تتغير بمرور الزمن، لكن التراث الثقافي المشترك يحتفظ للذاكرة بتلك الحدود، وينمي الإحساس بالماضي المشترك، ما يعمل على إكساب المتعلمين مجموعة من القيم، كالاعتزاز بالهوية الثقافية للوطن والافتخار بها وتنمية حس المواطنة، والوعي بقيمة التراث الثقافي، وضرورة صونه وتناقله بين الأجيال، كما يعمل على ترسيخ قيم التعايش انطلاقا من كون المصير المشترك

إن الخرائط الجغرافية تتغير بمرور الزمن، لكن التراث الثقافي المشترك يحتفظ للذاكرة بتلك الحدود، وينمي الإحساس بالماضي المشترك

للشعوب المتجاورة، إلا أننا نلاحظ أن كل المقاربات التي تطرحها البرامج والتوجيهات التربوية والكتب المدرسية مقاربات تعتمد على المناهج النسقية النصية، وحتى المقاربات السياقية لا تعدو أن تكون مقاربات تاريخية واجتماعية محدودة.

الخاتمة

نلاحظ أن الوعي بأهمية التراث الثقافي ودوره في تحقيق عدالة ثقافية واجتماعية، وتحقيق المساواة الثقافية أخذ ينحو منحى خاصا في العقدين الأخيرين، خصوصا بعد الوعي بمخاطر العولمة الثقافية التي اخترقت مجتمعاتنا العربية، وفعلت فعلتها، فضلا عن استمرار النزاعات الإقليمية المسلحة، التي لم يسلم منها التراث الثقافي في منطقتنا العربية على وجه الخصوص، فهل استطاعت السياسات الدولية والمحلية في الحد من المساس بالتراث الثقافي وخاصة المادي منه؟ إنه سؤال مشروع في خاتمة هذا البحث ونحن نعيش حاليا مزيدا من التوترات الإقليمية. إننا نخلص إلى قناعة واحدة وهي أننا لم نبذل الجهد الكافي في تنزيل هذه السياسات على أرض الواقع، وخاصة في الفصول الدراسية لأن المدرسة وإن بذلت الكثير من الجهود في التعريف بالتراث الثقافي وبأهمية الحفاظ عليه فإن هذه الجهود ما تزال محدودة، ولعل ذلك راجع إلى المقاربات المعتمدة في تنزيل هذه السياسات ومحدوديتها، ولعل السبب الأول هو تخلف المدرسة عن التحولات الرقمية التي يعرفها العالم، إذ لا تزال تعتمد في غالبيتها على الوسائل الديداكتيكية التقليدية، فضلا عن مقاربة التراث من النصوص القرائية مقاربة نصية ونسقية بنيوية، لا تنفذ إلى أنساقه الثقافية الظاهرة والمضمرة، فكل المقاربات المعتمدة في قراءة وتحليل النصوص الثقافية هي مقاربات نصية، إذا لازالت المقاربة السيميوطيقية الثقافية غائبة عن الساحة التعليمية، وعليه فإننا ندعو إلى ضرورة استلهام ما

المدرسة وإن بذلت الكثير من الجهود في التعريف بالتراث الثقافي وبأهمية الحفاظ عليه فإن هذه الجهود ما تزال محدودة

يتيحه النقد الثقافي وعلوم الثقافة والأنثروبولوجيا الثقافية التربوية من ميكانيزمات وأدوات منهجية قادرة على استنباط القيم الثقافية التي يحملها التراث الثقافي، كما نسجل تفاوت التكوين الأساس للمدرسين بين جامعة وأخرى حيث لازالت مجموعة من الجامعات لا تدرس الثقافة الشعبية لطلابها، كما ان الهندسة البيداغوجية لمراكز تكوين المدرسين وخاصة شعبة اللغة العربية تغيب فيها وحدة التراث الثقافي بحيث يلج المدرسون سوق الشغل وهم يجهلون الخريطة الثقافية لبلدهم.

قائمة المصادر والمراجع

- الكتب

1- أبو زيد أحمد، محاضرات في الأنثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1978

2- الأساسي في اللغة العربية، مطبعة المعارف، يونيو 2005، ص 1996

3- إيريكسن توماس هيلاند، مفترق طرق الثقافات، ترجمة محيى الدين عبد الغني، المركز القومي للترجمة، ط.1 القاهرة

4- مرشدي في اللغة العربية، أفريقيا الشرق، ط.10، 2014، ص 81

5- المفيد في اللغة العربية، دار الثقافة، ط.2021

6- الهاشمي جمال أحمد، التربية على التراث أو كيف تصير الثقافة منتجة، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، ط.1، 2021، تازة الجديدة المغرب

7- هرهار عبد الله، التنوع الثقافي: قضايا وإشكالات، أفريقيا الشرق 2020، المغرب

8- وتار محمد رياض، توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2002،

- المواثيق والتقارير الدولية والمحلية

1- اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، اليونيسكو، باريس 17 أكتوبر 2003
2- اقتصاديا الثقافة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي2016/15
3- البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بالتعليم الثانوي الإعدادي، مادة اللغة العربية، مديرية المناهج والحياة المدرسية، غشت 2009، الرباط
4- التراث الحي والتعليم، اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
5- الثقافة المستقبل الحضري، ملخص لتقرير العالمي المتعلق بتسخير الثقافة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، صدر سنة 2017 عن منظمة اليونيسكو
6- القانون الإطار 51-17
7- من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أكتوبر 2021
8- من أجل مدرسة للجودة والانصاف والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
9- الميثاق الوطني للتربية والتكوين المملكة المغربية 1999

- المجلات والدوريات

1- جنيدي عبد الرحمان، مفهوم الهوية والمواطنة في ظل التنوع الثقافي، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد2ـ غشت 2020
2- علاش صباح، التناقل الثقافي، الحرف التقليدية النسائية بالريف نموذجا، مجلة أسيناك، العدد14، 2019
3- عليان جمال، الحفاظ على التراث الثقافي، مجلة عالم المعرفة 322، ديسمبر 2005

4- قاسي سليمة، دور المدرسة في الحفاظ على التراث كهوية ثقافية لدى الناشئة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد6 دجنبر 2016،

- المواقع الإلكترونية

- كاترين فيانكان باكونغا، قرار تاريخي لحماية التراث الثقافي، موقع اليونيسكو

https://ar.unesco.org/courier/ktwbr-dysmbr-2017/qrr-trkhy-lhmy-ltrth-lthqfy